UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF JUSTICE

دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة العـــــــدل

قطاع الفتوى والتشريع وقضايا الدولة
Sector of Legal Opinion and Legislation and State Cases

قرارات مجلس الوزراء التنظيمية

قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2022،
بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019
في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018
في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الأرهاب
وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

Cabinet Decision

Cabinet Resolution No. (24) of 2022
Amending some provisions of Cabinet Resolution No. (10) of 2019
On the Executive Regulations of Federal decree-Law No. (20) of 2018
on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism
and lllegal Organizations.

النسخة العربية المعتمدة تم نشرها بعدد الجريدة الرسمية رقم (724) بتاريخ 31 مارس 2022
The approver Arabic versions haes been published official gazette no (724) dated 31 march 2022

حقـوق الطـبع والتـوزيع محفوظـة لـوزارة العـدل

دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة العـــــدل
قطاع الفتوى والتشريع وقضايا الدولة

الاصدارات القانونية
الاصـــدار رقم (12)
التاريـخ: 30 ذي الحـجـــة 1443 هـ
الموافـــق : 29 يولـــــيو 2022م

قرارات مجلس الوزراء التنظيمية

9 – قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسـنـة 2022، بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الأرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

Cabinet Decision

33 Cabinet Resolution No. (24) of 2022 Amending some provisions of Cabinet Resolution No. (10) of 2019 On the Executive Regulations of Federal decree-Law No. (20) of 2018 on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and lllegal Organizations.

قرارات
مجلس الوزراء التنظيمية

قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2022
بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019
في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، وتعديلاته،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء،

قـرّر:

المادة الأولى

يُستبدل بنصوص المواد: (1) و(2) و(4) و(8) و(9) و(10) و(11) و(15) و(17) و(18) و(19) و(21) و(22) و(24) و(27) و(31) و(37) و(42) و(44) و(51) و(52) و(57) من قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 المشار إليه، النصوص الآتية:

المادة (1):

في تطبيق أحكام هذا القرار، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقضِ سياق النص بغير ذلك:

الدولة	:	الإمارات العربية المتحدة.
الوزير	:	وزير المالية.
المصرف المركزي	:	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
المحافظ	:	محافظ المصرف المركزي.
اللجنة	:	اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.
الوحدة	:	وحدة المعلومات المالية.

الجهة الرقابية : السلطات الاتحادية والمحلية التي تعهد إليها التشريعات بالرقابة على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية والجمعيات غير الهادفة للربح، أو السلطة المختصة بالموافقة على مزاولة النشاط أو المهنة إذا لم تحدد التشريعات جهة الرقابة.

جهات إنفاذ القانون : السلطات الاتحادية والمحلية التي يُعهد إليها بموجب تشريعاتها النافذة، القيام بأعمال المكافحة والبحث والتحري وجمع الاستدلالات في الجرائم، بما فيها جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

الجهات المعنية : الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ أي حكم من أحكام المرسوم بقانون في الدولة.

الجريمة الأصلية : كل فعل يشكل جناية أو جنحة وفقاً للتشريعات النافذة في الدولة، سواء ارتكب داخل الدولة أو خارجها متى كان معاقباً عليه في كلتا الدولتين.

غسل الأموال : أي فعل من الأفعال المحددة في البند (1) من المادة (2) من المرسوم بقانون.

تمويل الإرهاب : أي فعل من الأفعال المحددة في المادتين (29) و(30) من القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.

التنظيمات غير المشروعة : التنظيمات المجرم إنشاؤها أو التنظيمات المجرم أحد أنشطتها.

تمويل التنظيمات غير المشروعة : كل فعل مادي أو تصرف قانوني يراد به توفير المال لتنظيم غير مشروع أو لأحد أنشطته أو لأحد المنتمين إليه.

الجريمة : جريمة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب أو تمويل التنظيمات غير المشروعة.

الأموال : الأصول أياً كانت طريقة اكتسابها ونوعها وشكلها مادية أو معنوية، منقولة أو ثابتة، إلكترونية أو رقمية أو مشفرة، بما فيها العملة الوطنية والعملات الأجنبية والمستندات والصكوك القانونية أياً كان شكلها بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي التي تثبت تملك تلك الأصول أو الحصص أو الحقوق المتعلقة بها، وكذلك الموارد الاقتصادية التي تعد أصولاً أياً كان نوعها بما يشمل الموارد الطبيعية، وكذلك الائتمانات المصرفية والشيكات وأوامر الدفع والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد، وأي فوائد أو أرباح أو دخول أخرى متأتية أو ناتجة من هذه الأصول، ويمكن استخدامها للحصول على أي تمويل أو سلع أو خدمات.

الأصـــــــول الافتراضية : تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها رقمياً أو تحويلها، ويمكن استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار، والتي لا تتضمن عمليات التمثيل الرقمي للعملات الورقية أو الأوراق المالية أو غيرها من الأموال.

المتحصلات : الأموال الناتجة بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب أي جناية أو جنحة، ويشمل ذلك الأرباح والامتيازات والفوائد الاقتصادية، وأي أموال مماثلة محولة كلياً أو جزئياً إلى أموال أخرى.

الوسائط : ما يتم أو يراد استخدامه بأي شكل من الأشكال في ارتكاب جناية أو جنحة.

المعاملات المشبوهة : معاملات تتعلق بأموال تتوافر بشأنها أسباب معقولة للاشتباه في أنها متحصلة من أي جناية أو جنحة أو مرتبطة بتمويل الإرهاب أو تمويل التنظيمات غير المشروعة، سواء تم تنفيذها أو شرع في ذلك.

التجميد أو الحجز : الحظر المؤقت على نقل الأموال أو تحويلها أو تحريكها أو تبديلها أو التصرف فيها بأي شكل من الأشكال بأمر صادر من سلطة مختصة.

المصادرة : نزع ملكية الأموال الخاصة أو المتحصلات أو الوسائط بصورة دائمة بموجب حكم صادر من محكمة مختصة.

المنشآت المالية : كل من يزاول نشاطاً أو أكثر من الأنشطة أو العمليات المالية لمصلحة عميل أو نيابة عنه.

المنشأة المالية الوسيطة : المنشأة المالية التي تقوم باستقبال ونقل التحويل البرقي بين المنشأة المالية مصدرة التحويل والمنشأة المالية المستفيدة أو منشأة مالية وسيطة أخرى.

المنشأة المالية المستفيدة : المنشأة المالية التي تتلقى التحويل البرقي من المنشأة المالية مصدرة التحويل مباشرة أو من خلال منشأة مالية وسيطة، وتتيح المال للمستفيد.

الأنشطة أو العمليات المالية : أي نشاط أو عملية أو أكثر مما نصت عليه المادة (2) من هذا القرار.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة : كل من يزاول عملاً أو أكثر من الأعمال التجارية أو المهنية المنصوص عليها في المادة (3) من هذا القرار.

الجمعيات غير الهادفة للربح : كل جماعة ذات تنظيم لها صفة الاستمرار لمدة محددة أو غير محددة تؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو ترتيب قانوني غير هادفة للربح تقوم بجمع أو تلقي أو صرف أموال لأغراض خيرية أو دينية أو ثقافية أو تعليمية أو اجتماعية أو تضامنية أو غيرها من أغراض البر.

الترتيب القانوني : العلاقة التي تنشأ بموجب عقد بين طرفين أو أكثر، ويشمل ذلك دون حصر الصناديق الاستئمانية أو غيرها من الترتيبات المشابهة لها.

الصندوق الاستئماني : علاقة قانونية بموجبها يضع الموصي الأموال تحت سيطرة الوصي لمصلحة مستفيد أو لغرض معين، وتعد أموالاً مستقلة عن أملاك الوصي، ويبقى الحق في أموال الوصي باسم الموصي أو باسم شخص آخر نيابة عن الموصي.

الموصي : شخص طبيعي أو اعتباري يحول إدارة أمواله إلى وصي بموجب وثيقة.

الوصي : شخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بالحقوق والصلاحيات الممنوحة له من قبل الموصي أو الصندوق الاستئماني، يتولى بموجبها إدارة واستخدام والتصرف في أموال الموصي طبقاً للشروط المفروضة عليه من أي منهما.

العميل : كل من يقوم أو يشرع في القيام بأي من الأعمال الواردة في المادتين (2) و(3) من هذا القرار مع إحدى المنشآت المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية.

العملية : كل تصرف أو استعمال في الأموال أو المتحصلات، ويشمل على سبيل المثال: الإيداع، والسحب، والتحويل، والبيع، والشراء، والإقراض، والمبادلة، والرهن، والهبة.

المستفيد الحقيقي : الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يسيطر فعلياً على العميل بشكل نهائي أو الشخص الطبيعي الذي تتم العمليات نيابةً عنه، كما يتضمن الشخص الذي يمتلك سيطرة فعلية ونهائية على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو من خلال سلسلة ملكية أو سيطرة أو غيرها من الوسائل غير المباشرة.

مزودي خدمات الأصول الافتراضية: : أي شخص طبيعي أو اعتباري يزاول كعمل تجاري نشاطاً أو أكثر، أو العمليات المتعلقة بها لمصلحة شخص طبيعي أو اعتباري آخر أو نيابة عنه لأي من الأنشطة الآتية:

1. التبادل بين الأصول الافتراضية والعملات الورقية.
2. التبادل بين نوع واحد أو أكثر من الأصول الافتراضية.
3. تحويل الأصول الافتراضية.
4. حفظ أو إدارة الأصول الافتراضية أو الأدوات التي تمكن من التحكم في الأصول الافتراضية.
5. تقديم الخدمات أو الأنشطة المالية المرتبطة بعرض أحد المصدرين أو بيع الأصول الافتراضية أو المشاركة فيها.

علاقة العمل : أي علاقة تجارية أو مالية مستمرة تنشأ بين المنشآت المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وبين عميلها تتصل بالأنشطة أو الخدمات التي تقدمها له.

علاقة المراسلة المصرفية : علاقة بين منشأة مالية مراسلة ومنشأة متلقية من خلال حساب جار أو أي نوع آخر من الحسابات أو أي خدمة أخرى مرتبطة به، ويشمل ذلك علاقة المراسلة الناشئة لأجل معاملات الأوراق المالية أو تحويل الأموال.

حسابات الدفع الوسيط : حساب المراسلة المستخدم مباشرة من جانب طرف ثالث لإجراء معاملات لصالحه.

المجموعة المالية : مجموعة من منشآت مالية تتألف من شركة قابضة أو شخص اعتباري آخر يمارس السيطرة على باقي المجموعة، ويقوم بتنسيق الوظائف لتطبيق الرقابة على مستوى المجموعة وفروعها والشركات التابعة لها، وفقاً للمبادئ الأساسية الدولية للرقابة المالية وسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المبادئ الأساسية الدولية للرقابة المالية : مبادئ لجنة بازل حول الرقابة المصرفية الفعالة أرقام (1، 2، 3، 5 إلى 9، 11 إلى 15، 26، 29)، ومبادئ الجمعية الدولية لمراقبي التأمين أرقام (1، 3 إلى 11، 18، 21 إلى 23، 25)، ومبادئ المنظمة الدولية للجنة هيئات الأوراق المالية أرقام (24، 28، 29، 31) والمسؤوليات (أ، ب، ج، د).

التحويل البرقي : عملية مالية تجريها منشأة مالية بنفسها أو من خلال منشأة وسيطة، نيابة عن محول يجري من خلالها إيصال أموال إلى مستفيد في منشأة مالية أخرى سواء كان المحول والمستفيد هما الشخص نفسه أو غيره.

البنك الوهمي : بنك مسجل أو مرخص له في دولة وليس له وجود مادي فيها، ولا ينتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للتنظيم والرقابة.

المسجل : الجهة المختصة بالإشراف على سجل الأسماء التجارية لمختلف أنواع المنشآت المسجلة في الدولة.

تدابير العناية الواجبة : عملية التعرف أو التحقق من معلومات العميل أو المستفيد الحقيقي سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو ترتيباً قانونياً وطبيعة عمله والغرض من علاقة العمل وهيكل الملكية والسيطرة عليه، لغايات المرسوم بقانون وهذا القرار.

التسليم المراقب : أسلوب تسمح بموجبه السلطة المختصة وتحت رقابتها بدخول الأموال غير المشروعة أو المشبوهة أو عائدات الجريمة إلى أراضي الدولة أو المرور فيها أو عبورها أو الخروج منها بهدف التحري عن جريمة وتحديد هوية مرتكبها.

العملية السرية : أسلوب للبحث والتحري يقوم بموجبه أحد مأموري الضبط القضائي بانتحال هوية غير هويته الحقيقية أو بأداء دور مستتر أو زائف للحصول على دليل أو معلومات تتعلق بالجريمة.

العميل ذو المخاطر العالية : العميل الذي يمثل خطورة سواء بشخصه أو نشاطه أو علاقة عمله وطبيعتها أو منطقته الجغرافية، كالعميل من الدول عالية المخاطر، أو غير المقيم في الدولة الذي لا يحمل بطاقة هوية منها، أو ذي الهيكل المعقد، أو الذي يقوم بعمليات معقدة أو غير واضحة الهدف الاقتصادي أو القانوني، أو يقوم بعمليات نقدية مكثفة، أو يقوم بعمليات مع طرف ثالث غير معروف، أو يقوم بعمليات دون مواجهة مباشرة، أو أي عمليات أخرى عالية المخاطر تحددها المنشآت المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو الجهة الرقابية.

الأشخاص المنكشفون سياسياً : الأشخاص الطبيعيون الموكل إليهم أو سبق أن أوكلت إليهم وظائف بارزة في الدولة أو في أي دولة أخرى كرؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين، والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، والمسؤولين القضائيين أو العسكريين، وكبار المديرين التنفيذيين للشركات المملوكة للدولة، وكبار مسؤولي الأحزاب السياسية، والأشخاص الموكل إليهم أو الذين سبق أن أوكلت إليهم إدارة المنظمات الدولية أو أي وظيفة بارزة فيها، ويشمل التعريف ما يأتي:

1. أفراد العائلة المباشرين للشخص المنكشف سياسياً، وهم الأزواج والأولاد وأزواجهم والوالدين.
2. الشركاء المعروفين بأنهم مقربون من الشخص المنكشف سياسياً، وهم:
   أ. الأشخاص الذين لديهم ملكية انتفاع مشتركة لشخص اعتباري أو ترتيب قانوني أو أي علاقة عمل مقربة مع الشخص المنكشف سياسياً.
   ب. الأشخاص الذين لديهم ملكية حق انتفاع منفردة لشخص اعتباري أو ترتيب قانوني أنشئ لمصلحة الشخص المنكشف سياسياً.

المرسوم بقانون : المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، وتعديلاته.

المادة (2):

تُعد من الأنشطة والعمليات المالية ما يأتي:

1. تلقي الودائع وغيرها من الأموال القابلة للدفع من العامة، بما فيها الودائع المتوافقة مع أحكام الشـــريعة الإسلامية.
2. تقديم الخدمات المصرفية الخاصة.
3. تقديم التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها.
4. تقديم تسهيلات التمويل بكافة أنواعها، بما فيها تسهيلات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
5. تقديم خدمات الوساطة النقدية.
6. المعاملات المالية في الأوراق المالية والتمويل والتأجير التمويلي.
7. تقديم خدمات الصرافة وتحويل الأموال.
8. إصدار وإدارة وسائل الدفع أو الضمانات أو الالتزامات.
9. تقديم خدمات القيم المخزنة والدفعات الإلكترونية للتجزئة والنقد الرقمي.
10. تقديم خدمات العمليات المصرفية الافتراضية.
11. الاتجار أو الاســتثمار أو تشــغيل أو إدارة الأموال، أو عقود الخيارات والعقود المالية المســتقبلية، أو عمليات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، والمشتقات المالية الأخرى أو الأدوات المالية القابلة للتداول.
12. المشاركة في إصدار الأوراق المالية وتقديم الخدمات المالية المتعلقة بهذه الإصدارات.
13. إدارة الصناديق والمحافظ بأنواعها.
14. حفظ الأموال.
15. التجهيز أو التسويق للأنشطة المالية.
16. عمليات التأمين المباشـــر وعمليات إعادة التأمين لنوع وفروع التأمين على الأشـخاص وعمليات تكوين الأموال في شركات التأمين ووسطاء ووكلاء التأمين.
17. أي نشاط أو عملية مالية أخرى تحددها الجهة الرقابية.

المادة (4):

1. يجب على المنشـــآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة تحديد مخاطر الجريمة لديها وتقييمها وفهمها، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، والالتزام بالآتي:
   أ. مراعاة كافة عوامل المخاطر ذات العلاقة كمخاطر العملاء، والدول أو المناطق الجغرافية، والمنتجات والخدمات والعمليات وقنوات تقديمها، قبل تحديد مســتوى المخاطر الإجمالي والمســتوى الملائم لإجراءات خفض المخاطر التي سيتم تطبيقها.
   ب. توثيق عمليات تقييم المخاطر وتحديثها بشكل مستمر وتوفيرها عند الطلب.

2. تلتزم المنشـــآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالعمل على خفض المخاطر التي تم تحديدها وفقاً للبند (1) من هذه المادة، مع الأخذ في الاعتبار نتائج التقييم الوطني للمخاطر، وذلك من خلال ما يأتي:

أ. وضـع سـياسـات وضـوابط وإجراءات داخلية متناسـبة مع طبيعة وحجم أعمالها معتمدة من الإدارة العليا، تمكنها من إدارة المخاطر التي تم تحديدها ومتابعة تنفيذها وتعزيزها إذا لزم الأمر، وفقاً للمادة (20) من هذا القرار.

ب. اتخاذ تدابير العناية الواجبة المعززة لإدارة المخاطر العالية حال تحديدها، وتشمل على سبيل المثال:

1) الحصـول على مزيد من المعلومات والتحقق منها كمعلومات عن هوية العميل والمسـتفيد الحقيقي ومهنته وحجم الأموال والمعلومات المتاحة من خلال قواعد البيانات العامة والمصادر المفتوحة.

2) الحصول على معلومات إضافية عن الغرض من علاقة العمل أو أسباب العمليات المتوقعة أو التي تم إجراؤها فعلاً.

3) تحديث معلومات العناية الواجبة تجاه العميل بصـورة أكثر انتظامًا عن العميل والمسـتفيد الحقيقي.

4) اتخاذ تدابير معقولة لتحديد مصدر أموال وثروة العميل والمستفيد الحقيقي.

5) زيادة درجة ومسـتوى المراقبة المسـتمرة لعلاقة العمل من أجل تحديد ما إذا كانت تبدو غير عادية أو مشبوهة من عدمه، واختيار أنماط العمليات التي تحتاج إلى المزيد من الفحص والمراجعة.

6) إجراء الدفعة الأولى من خلال حسـاب باسـم العميل في منشـآة مالية خاضـعة لمعايير عناية واجبة مماثلة.

7) الحصول على موافقة الإدارة العليا للبدء أو الاستمرار في علاقة العمل مع العميل.

3. إذا تم اسـتيفاء المتطلبات الواردة في البندين (1) و(2) من هذه المادة، يجوز للمنشـآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة اتخاذ تدابير العناية الواجبة المبسـطة لإدارة المخاطر والحد منها متى تم تحديد مخاطر منخفضة، ما لم يكن هناك اشتباه في ارتكاب الجريمة، ويجب أن تتناسب تدابير العناية الواجبة المبسطة مع عناصر المخاطر المنخفضة، وتشمل على سبيل المثال ما يأتي:

أ. التحقق من هوية العميل والمستفيد الحقيقي بعد بدء علاقة العمل.

ب. تحديث بيانات العميل على فترات متباعدة.

ج. خفض معدل المراقبة المستمرة وفحص العمليات.

د. استنتاج غرض وطبيعة علاقة العمل من نوع المعاملات أو علاقة العمل التي تم إنشاؤها، دون الحاجة لجمع معلومات أو القيام بإجراءات محددة.

المادة (8):

1. يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة التعرف على هوية العميل سواء كان دائماً أو عارضاً، وما إذا كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو ترتيباً قانونياً، والتحقق من هويته، وذلك باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات أصلية من مصدر موثوق ومستقل، على النحو الآتي:
   أ. بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:
   الاسم كما هو مبيّن في بطاقة الهوية أو وثيقة السفر، والجنسية، والعنوان، ومكان الميلاد، وعند الاقتضاء اسم وعنوان جهة العمل، مع إرفاق نسخة طبق الأصل من بطاقة الهوية أو وثيقة السفر ساريتين.
   ب. بالنسبة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية:
   1) الاسم، والشكل القانوني، وعقد التأسيس.
   2) عنوان المكتب الرئيسي أو مكان العمل الرئيسي، وإذا كان الشخص أجنبياً فيجب ذكر اسم وعنوان ممثله القانوني في الدولة إن وجد وتقديم ما يفيد ذلك.
   3) النظام الأساسي أو أي وثائق مماثلة أخرى معتمدة.
   4) أسماء الأشخاص ذي الصلة الذين يتقلدون مناصب بالإدارة العليا لدى الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني.
2. يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أن تتحقق من أن أي شخص يتصرف نيابة عن العميل أنه مخول بذلك، وأن تحدد هوية ذلك الشخص بالطريقة المنصوص عليها في البند (1) من هذه المادة.
3. يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أن تتفهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها والحصول على معلومات تتعلق بهذا الغرض عند الحاجة.
4. يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أن تتفهم طبيعة عمل العميل وهيكل الملكية والسيطرة على العميل.

المادة (9):

يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة اتخاذ تدابير معقولة تراعي مخاطر الجريمة التي تنشأ عن العميل وعلاقة العمل لتحديد هوية المستفيد الحقيقي للأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية والتحقق منها، وذلك باستخدام المستندات أو البيانات أو المعلومات التي تم الحصول عليها من مصدر موثوق ومستقل، على النحو الآتي:

1. العملاء من الأشخاص الاعتبارية:

أ. الحصول على هوية الشخص الطبيعي سواء كان يعمل منفرداً أو مع شخص آخر له حصة أو أسهم ملكية مسيطرة فعلية على الشخص الاعتباري بنسبة (25 %) أو أكثر.

ب. عند وجود شك في تحديد هوية الشخص الطبيعي وفقاً للبند السابق، أو الشك بأن الشخص الطبيعي الذي يملك حصة ملكية أو أسهم مسيطرة هو المستفيد الحقيقي، أو عند عدم ممارسة أي شخص طبيعي السيطرة من خلال حصة الملكية، فيتم تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يُمارس السيطرة الفعلية أو القانونية في الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني من خلال أي وسيلة أخرى مباشرة أو غير مباشرة.

ج. في حال عدم التعرف على أي شخص طبيعي وفقاً للفقرتين "أ" و "ب "من هذا البند، فيتم تحديد هوية الشخص الطبيعي المعني الذي يشغل منصب مسؤول الإدارة العليا، سواء كان شخصاً أو أكثر.

2. العملاء من الترتيبات القانونية:

تحديد هوية الوصي أو الموصي، والمستفيدين أو أصناف المستفيدين، وكل شخص طبيعي آخر يمارس سيطرة فعلية نهائية بما في ذلك عبر سلسلة من السيطرة أو الملكية على الصندوق الاستئماني بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والحصول على معلومات كافية بشأن المستفيد الحقيقي بحيث يمكن معه تحديد هويته وقت الدفع أو عندما ينوي ممارسة حقوقه المكتسبة قانوناً.

ويجب عليها فيما يتعلق بالترتيبات القانونية الأخرى، تحديد هوية الأشخاص الطبيعيين الذين يشغلون مناصب معادلة أو مشابهة.

المادة (10):

تُعفى المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية من تحديد هوية المساهم أو الشريك أو المستفيد الحقيقي والتحقق منها، بشرط الحصول على هذه المعلومات من مصادر موثوقة، في الحالات التي يكون فيها العميل أو مالك النسبة المسيطرة أياً مما يأتي:

1. شركة مدرجة في سوق أوراق مالية منظمة وخاضعة لمتطلبات الإفصاح بموجب أي وسيلة تفرض متطلبات الشفافية الكافية للمستفيد الحقيقي.
2. شركة تابعة يمتلك أغلبية حصصها أو أسهمها شركة قابضة.

المادة (11):

1. بالإضافة إلى تدابير العناية الواجبة المطلوبة للعميل والمستفيد الحقيقي، على المنشآت المالية اتخاذ تدابير العناية الواجبة والمراقبة المستمرة تجاه المستفيد من وثائق التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بما في ذلك منتجات التأمين على الحياة والتأمين التكافلي العائلي وغيرها من المنتجات التأمينية الاستثمارية، بمجرد تحديد المستفيد أو تسميته على النحو الآتي:

أ. بالنسبة للمستفيد المحدد بالاسم، يجب الحصول على اسم الشخص، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو ترتيباً قانونياً.

ب. بالنسبة للمستفيد المحدد حسب الفئة أو الوصف مثل العلاقة الأسرية كالزوج أو الأبناء أو أي وسيلة أخرى مثل الوصية أو التركة، يجب الحصول على معلومات كافية عن المستفيد للتأكد من أن المنشأة المالية ستكون قادرة على تحديد المستفيد عند صرف التعويضات أو المستحقات.

ج. التحقق من هوية المستفيد في الحالتين السابقتين عند صرف التعويضات أو المستحقات أو ممارسة أي حقوق تتعلق بتلك الوثائق.

2. وفي جميع الأحوال، يجب على المنشآت المالية أن تعتبر العميل والمستفيد من وثائق التأمين على الحياة والتأمين التكافلي العائلي من عوامل الخطر عند تحديد مدى قابلية تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة، وإذا تبيّن لها أن ذلك المستفيد شخصاً اعتبارياً أو ترتيباً قانونياً يمثل مخاطر عالية، فيجب عليها اتخاذ تدابير العناية الواجبة المعززة والتي يجب أن تشمل إجراءات معقولة لتحديد هوية المستفيد الحقيقي من المستفيد من وثيقة التأمين والتحقق منها عند صرف التعويضات أو المستحقات أو ممارسة أي حقوق تتعلق بتلك الوثائق.

المادة (15):

1. يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أن تقوم بالإضافة إلى تنفيذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وفقاً للقسم الثالث من الفرع الأول من هذا الفصل، أن تتبع ما يأتي:

أولاً: بالنسبة للأشخاص الأجانب المنكشفين سياسياً:

أ. وضع أنظمة ملائمة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي يعد من الأشخاص المنكشفين سياسياً.

ب. الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل إقامة علاقة العمل أو الاستمرار فيها بالنسبة للعملاء الحاليين من الأشخاص المنكشفين سياسياً.

ج. اتخاذ تدابير معقولة لتحديد مصادر أموال وثروة العملاء، والمستفيدين الحقيقيين الذين تم تحديدهم على أنهم من الأشخاص المنكشفين سياسياً.

د. القيام بالمتابعة المستمرة المعززة لعلاقة العمل.

ثانياً: بالنسبة للأشخاص المحليين المنكشفين سياسياً والأشخاص الذين سبق أن أوكلت لهم وظيفة بارزة في منظمة دولية:

أ. اتخاذ تدابير كافية لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي يعد من هؤلاء الأشخاص.

ب. اتخاذ التدابير المذكورة في (ب، ج، د) من الفقرة أولاً من هذه المادة، عند وجود علاقة عمل ذات مخاطر عالية مع هؤلاء الأشخاص.

2. مع مراعاة البند (1) من هذه المادة، يجب على المنشـــآت المالية المعنية بوثائق التأمين على الحياة والتأمين التكافلي العائلي، اتخاذ تدابير معقولة لتحديد ما إذا كان المستفيد أو المستفيد الحقيقي شخصاً منكشفاً سياسياً من عدمه، وذلك قبل دفع التعويضات أو المستحقات أو ممارسة أي حقوق تتعلق بتلك الوثائق. ويجب عليها عند وجود مخاطر أكثر ارتفاعاً إبلاغ الإدارة العليا قبل دفع التعويضـــات أو المســـتحقات أو ممارســـة أي حقوق تتعلق بها، وإجراء فحص دقيق لمجمل علاقة العمل، والنظر في إبلاغ الوحدة بتقرير معاملة مشبوهة.

المادة (17):

1. يجب على المنشـآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في حال اشـتباهها أو إذا توفرت لديها أسـباب معقولة للاشـــتباه في أن عملية أو محاولة القيام بعملية أو أموالاً تمثل كلها أو بعضـــها متحصـــلات، أو الاشـتباه في علاقتها بالجريمة أو في أنها سـوف تسـتخدم فيها بغض النظر عن قيمتها، الالتزام بما يلي دون التذرع بالسرية المصرفية أو السرية المهنية أو العقدية:
   أ. إبلاغ الوحدة مباشـرة بتقارير المعاملات المشـبوهة دون تأخير عن طريق النظام الإلكتروني الخاص بها أو أي وسيلة أخرى معتمدة لدى الوحدة.
   ب. الاستجابة لكل ما تطلبه الوحدة من معلومات إضافية.
2. يسـتثنى من حكم البند (1) من هذه المادة، المحامون وكتاب العدل وغيرهم من أصـحاب المهن القانونية المسـتقلون ومدققو الحسـابات القانونيون المسـتقلون إذا كان الحصـول على المعلومات المتعلقة بتلك العمليات بمناسـبة قيامهم بتقييم الوضـع القانوني للعميل أو الدفاع عنه أو تمثيله أمام القضـاء أو إجراءات التحكيم أو الوسـاطة أو تقديم الرأي القانوني في مسـألة متعلقة بإجراءات قضـائية، بما في ذلك تقديم اسـتشـارة بشـأن بدء أو تفادي اتخاذ هذه الإجراءات سـواء أكانت المعلومات قد تم الحصـول عليها قبل أم في أثناء الإجراءات القضائية أم بعد انتهائها أو في ظروف أخرى يخضعون فيها للسرية المهنية.
3. لا يترتب على المنشـآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصـول الافتراضـية، وأعضـاء مجالس إداراتها وموظفيها وممثليها المرخص لهم قانوناً، أي مسـؤولية إدارية أو مدنية أو جزائية ناتجة عن إفشـاء السـر، عند إبلاغ الوحدة أو تقديم معلومات لها بحسـن نية، ولو لم يعلموا على وجه الدقة بماهية الجريمة أو وقوعها بالفعل.

المادة (18):

1. يجب على المنشـآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومديريها ومسـؤولها والعاملين فيها عدم الإفصاح بطريق مباشر أو غير مباشر للعميل أو أي شخص آخر عن إبلاغها أو أنها على وشك الإبلاغ عن العمليات المشـتبه فيها أو المعلومات والبيانات المتعلقة بها أو أن هناك تحقيقاً بشـأنها، ولا يحول ذلك دون

مشاركة المعلومات مع الفروع والشركات التابعة على مستوى المجموعة المالية وفقاً لأحكام المادة (31) من هذا القرار.

2. لا يعد من قبيل الإفصاح محاولة المحامين أو كتاب العدل أو غيرهم من أصحاب المهن القانونية المستقلين أو مدققي الحسابات القانونين المستقلين إثناء العميل عن القيام بعمل مخالف للقانون.

المادة (19):

1. مع الأخذ بعين الاعتبار الدول التي تحددها اللجنة بأنها عالية المخاطر والدول التي تعاني أوجه ضعف في أنظمة مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجوز للمنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أن تعتمد على طرف ثالث للقيام بتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وفقاً للقسم الثالث من الفرع الأول من هذا الفصل، وتكون المنشأة المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة مسؤولة عن صحة هذه التدابير، وعلها القيام بما يأتي:

أ. الحصول الفوري من الطرف الثالث على بيانات تحديد الهوية والمعلومات الضرورية التي تم جمعها خلال تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، والتأكد من إمكانية الحصول دون تأخير على نسخ المستندات الضرورية لهذه التدابير عند الطلب.

ب. التأكد من أن الطرف الثالث خاضع للتنظيم والرقابة، ويلتزم بمتطلبات تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات المنصوص علها بموجب هذا القرار.

2. يجب على المنشأة المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تستعين بطرف ثالث يكون جزءاً من ذات المجموعة المالية، التأكد مما يأتي:

أ. تطبيق المجموعة لمتطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء والأشخاص المنكشفين سياسياً، والاحتفاظ بالسجلات، وتنفيذ برامج مكافحة الجريمة وفقاً للقسم الثالث والرابع والحادي عشر من الفرع الأول من هذا الفصل، والمادة (31) من هذا القرار، وخضوع المجموعة في ذلك للرقابة.

ب. الحد من أي مخاطر عالية مرتبطة بالدول على نحوٍ كافٍ من خلال سياسات وضوابط مكافحة الجريمة الخاصة بالمجموعة.

المادة (21):

تلتزم المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتعيين مسؤول امتثال، تكون لديه الكفاءة والخبرة المناسبة وتحت مسؤوليتها، للقيام بالمهام الآتية:

1. ضبط المعاملات المتعلقة بالجريمة.

لاطلاع على السجلات وتلقي البيانات عن المعاملات المشبوهة وفحصها ودراستها واتخاذ القرار بإخطار لوحدة أو حفظها مع بيان الأسباب، بسرية تامة.

3. مراجعة النظم والإجراءات الداخلية الخاصة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ومدى اتساقها مع أحكام المرسوم بقانون وهذا القرار، وتقييم مدى التزام المنشأة بتطبيقها واقتراح ما يلزم لتحديثها وتطويرها، وإعداد تقارير دورية عن ذلك لتقديمها إلى الإدارة العليا، وإرسال نسخة منها إلى الجهة الرقابية المعنية بناء على طلبها متضمنة ملاحظات وقرارات الإدارة العليا.
4. وضع وتنفيذ وتوثيق برامج مستمرة وخطط تدريب وتأهيل الموظفين العاملين لدى المنشأة بشأن كل ما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة وسبل مواجهتها.
5. التعاون مع الجهة الرقابية والوحدة وتزويدهما بما تطلبه من بيانات وتمكين العاملين المكلفين لديهما من الاطلاع على السجلات والمستندات اللازمة لممارسة اختصاصاتهم.

المادة (22):

1. يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة بالتناسب مع درجة المخاطر التي قد تنشأ من علاقات عمل أو عمليات مع شخص طبيعي أو اعتباري من الدول التي تحددها اللجنة بأنها عالية المخاطر أو الدول التي تعاني أوجه ضعف في أنظمة مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة تطبيق التدابير المضادة وأي تدابير أخرى تطلبها الجهات الرقابية من تلقاء نفسها أو بناء على ما تحدده اللجنة فيما يتعلق بالدول عالية المخاطر والدول التي تعاني أوجه ضعف في أنظمة مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المادة (24):

1. يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات والوثائق والبيانات، لجميع العمليات المالية والصفقات التجارية والنقدية المحلية أو الدولية، لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إتمام العملية أو انتهاء علاقة العمل مع العميل.
2. يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات التي حصلت عليها من خلال تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، والمراقبة المستمرة، وملفات الحسابات والمراسلات التجارية، وصور وثائق الهويات الشخصية، بما في ذلك تقارير المعاملات المشبوهة ونتائج أي تحليل تم إجراؤه، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء علاقة العمل أو من تاريخ إغلاق الحساب للعملاء الذين يحتفظون بحسابات لدى هذه المنشآت أو بعد إتمام عملية عارضة، أو من تاريخ الانتهاء من التفتيش من قبل الجهات الرقابية، أو من تاريخ الانتهاء من التحقيق، أو من تاريخ صدور حكم بات من الجهات القضائية المختصة، وذلك كله بحسب الأحوال.

3. يجب أن تكون سـجلات العمليات والمسـتندات والوثائق المحتفظ بها منظمة بحيث تكون كافية للسـماح بإعادة تركيب أو ترتيب العمليات الفردية وبتحليل البيانات وتتبع العمليات المالية، بالشـكل الذي يمكن معه أن يوفر عند الاقتضاء دليلاً للادعاء ضد النشاط الإجرامي.
4. يجب على المنشـآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أن تجعل جميع معلومات العملاء المتعلقة بـالعنـايـة الواجبـة تجـاه العملاء والمراقبـة المسـتمرة ونتـائج تحليلهمـا، والسـجلات والملفـات والوثـائق والمراسلات والنماذج الخاصة بهما، متاحة على الفور للجهات المعنية بناءً على طلبها.

المادة (27):

1. يجب على المنشـآت المالية التأكد من أن كافة التحويلات البرقية الدولية التي تسـاوي أو تزيد على مبلغ (3,500) درهم أن تكون مصحوبة دائماً بالبيانات الآتية:
   أ. اسم المحول والمستفيد بالكامل.
   ب. رقم حسـاب المحول والمسـتفيد، وفي حالة عدم وجود الحسـاب فلا بد من أن يتضـمن التحويل رقم قيد مرجعي مميز يتيح للمنشآت المالية إمكانية تتبعها.
   ج. عنوان المحول أو رقم هويته أو وثيقة سـفره، أو تاريخ ومكان ميلاده، أو رقم تعريف العميل لدى المنشأة المالية المحولة والذي يجب أن يشير إلى سجل يتضمن هذه البيانات.
2. في حالة جمع عدة تحويلات برقية دولية من محول واحد وفي ملف تحويل مجمع لتحويلها للمسـتفيدين، فيجب أن يتضـمن ملف التحويل بيانات دقيقة عن المحول، ومعلومات كاملة عن المسـتفيدين، والتي يمكن تتبعها بالكامل في بلد المستفيد، وتكون المنشأة المالية مطالبة بتضمين رقم حساب المحول، أو رقم مرجعي مميز للعملية.
3. يجب على المنشآت المالية أن تضمن أن جميع التحويلات البرقية الدولية التي تقل عن مبلغ (3,500) درهم مرفق بها البيانات الواردة في البند (1) من هذه المادة، دون الحاجة إلى التحقق من صحة البيانات المشـار إليها، ما لم تكن هناك شكوك حول ارتكاب الجريمة.
4. يجب على المنشـآت المالية المحولة للتحويلات البرقية المحلية ضـمان أن المعلومات المرفقة بالتحويلات البرقية تتضـمن ذات البيانات عن المحول المشـار إليها في البند (1) من هذه المادة، ما لم تكن هذه البيانات متوفرة للمنشآت المالية المستفيدة والجهات المعنية بوسائل أخرى.
5. عندما تكون البيانات المرفقة بالتحويل البرقي المحلي متوفرة للمنشـآت المالية المسـتفيدة والجهات المعنية من خلال وسائل أخرى، فإن المنشأة المالية المحولة مطالبة بتضمين رقم الحساب أو الرقم المرجعي المميز للعملية فقط، بشـرط أن يسـمح هذا الرقم بتتبع العمليات إلى المحول أو المسـتفيد، ويجب على المنشـأة المالية المحولة توفير تلك البيانات خلال ثلاثة أيام عمل من اسـتلام الطلب من المنشـأة المالية المسـتفيدة أو من الجهات المعنية.

6. يحظر على المنشآت المالية تنفيذ التحويلات البرقية إذا لم تلتزم بالشروط المبينة في هذه المادة.
7. يجب على المنشآت المالية المحولة الاحتفاظ بكافة المعلومات عن المحول والمستفيد التي تم جمعها، وذلك وفقاً لأحكام المادة (24) من هذا القرار.

المادة (31):

يجب على المجموعات المالية القيام بتنفيذ برامج على مستوى المجموعة بشأن مواجهة الجريمة، بحيث تكون قابلة للتطبيق لدى جميع الفروع والشركات التابعة التي تمتلك المجموعة أغلبية فيها، وأن تتضمن هذه البرامج بالإضافة إلى التدابير المنصوص عليها في المادة (20) من هذا القرار، ما يأتي:

1. سياسات وإجراءات تبادل المعلومات المطلوبة لأغراض العناية الواجبة تجاه العملاء وإدارة مخاطر الجريمة.
2. توفير المعلومات المتعلقة بالعملاء والحسابات والعمليات من الفروع والشركات التابعة إلى مسؤولي الامتثال والتدقيق ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة المالية، متى كان ذلك ضرورياً لأغراض مواجهة الجريمة، بما يشمل معلومات تحليل العمليات أو الأنشطة التي تبدو غير اعتيادية أو مشبوهة، وتقارير الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، ومعلوماتها الأساسية، أو ما يفيد تقديم بلاغ عن معاملة مشبوهة، وفي جميع الأحوال يتم توفير هذه المعلومات للفروع والشركات التابعة عند الاقتضاء ومتى كان ذلك متلائماً ومتناسباً مع إدارة المخاطر.
3. توفير الضمانات الكافية بشأن السرية واستخدام المعلومات المتبادلة.

المادة (37):

1. يجب على الأوصياء في الترتيبات القانونية الاحتفاظ بمعلومات عن المستفيد الحقيقي على النحو الوارد في البند (2) من المادة (9) من هذا القرار.
2. يجب على الأوصياء في الترتيبات القانونية الاحتفاظ بالمعلومات الأساسية الخاصة بالوسطاء الخاضعين للرقابة ومزودي الخدمات، بما في ذلك المستشارون الاستثماريون والمدراء والمحاسبون ومستشارو الضرائب.
3. يجب على الأوصياء في الترتيبات القانونية الإفصاح عن وضعهم إلى المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، عند إقامتهم لعلاقة عمل أو تنفيذ معاملة عارضة تتجاوز الحد المعين وفقاً لأحكام هذا القرار، وأن يقدموا لها المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي منها والأصول التي سيتم الاحتفاظ بها أو إدارتها بموجب شروط علاقة العمل حال طلبها ذلك.

4. يتم الاحتفاظ بالمعلومات المذكورة في البندين (1) و(2) من هذه المادة بصـــورة دقيقة، وتحديثها خلال خمسة عشر يوم عمل عند حدوث أي تعديل أو تغير فيها، ويجب على ممثلي الترتيبات القانونية الاحتفاظ بهذه المعلومات لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء تعاملهم مع الترتيب القانوني.
5. للجهات المعنية وعلى الأخص سلطات إنفاذ القانون طلب المعلومات التي يحتفظ بها الأوصياء أو المنشآت المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية، والحصول عليها دون تأخير، والمتعلقة بما يأتي:
   أ. المستفيد الحقيقي من الترتيبات القانونية.
   ب. محل إقامة الوصي.
   ج. الأموال التي تحتفظ بها أو تديرها المنشـــأة المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية بشأن أي وصي تربطهم به علاقة عمل أو يؤدون لحسابه عملية عارضة.

المادة (42):

تختص الوحدة في سبيل مباشرة مهامها بشأن تقارير المعاملات المشبوهة بما يأتي:

1. تلقي التقارير من المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، وفق النماذج المعتمدة من قبلها، ودراستها وتحليلها وحفظها في قاعدة بياناتها.
2. الطلب من المنشـــآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصـــول الافتراضـــية والجهات المعنية، تقديم أي معلومات أو مســـتندات إضـــافية متعلقة بالتقارير والمعلومات التي تلقتها، وغيرها من المعلومات التي تراها ضـــرورية لأداء مهامها بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالإفصـــاحات الجمركية، في الموعد والشكل المحددين من قبل الوحدة.
3. تحليل التقارير والمعلومات المتاحة لديها على النحو الآتي:
   أ. تحليل تشـــغيلي باســـتخدام المعلومات المتاحة، والمعلومات التي يمكن الحصـــول عليها، لتحديد هوية أهداف معينة كأشـــخاص أو أموال أو شـــبكات إجرامية، وتتبع مســـار أنشـــطة أو عمليات محددة، وتحديد روابط بين هذه الأهداف والأنشطة أو العمليات وبين المتحصلات المحتملة للجريمة.
   ب. تحليل اســـتراتيجي باســـتخدام المعلومات المتاحة والمعلومات التي يمكن الحصـــول عليها بما في ذلك البيانات التي تقدمها الجهات المعنية، وذلك لتحديد اتجاهات وأنماط الجريمة.
4. تزويد المنشـــآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصـــول الافتراضـــية بنتائج تحليل المعلومات المقدمة عن التقارير التي تلقتها الوحدة، وذلك لتعزيز فعالية تنفيذ إجراءات مواجهة الجريمة وكشف المعاملات المشبوهة.

5. التعاون والتنسيق مع الجهات الرقابية بإحالة نتائج التحليلات التي تجريها المتعلقة بجودة التقارير المستلمة، وذلك للتأكد من التزام المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية بإجراءات مواجهة الجريمة.
6. إحالة البيانات المتعلقة بالتقارير ونتائج تحليلها والمعلومات الأخرى ذات الصلة إلى جهات إنفاذ القانون، متى قامت أسباب كافية للاشتباه بعلاقتها بالجريمة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
7. تزويد الجهات القضائية وجهات إنفاذ القانون بالمعلومات المتعلقة بالجريمة والمعلومات التي يمكنها الحصول عليها من وحدات المعلومات المالية في الدول الأخرى بشكل تلقائي أو عند الطلب.

المادة (44):

تتولى الجهات الرقابية على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، كل بحسب اختصاصه مهام الإشراف والرقابة والمتابعة لضمان الالتزام بالأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون وهذا القرار والقرارات الرقابية وأي قرارات أخرى ذات صلة، وتختص بما يأتي:

1. إجراء تحديد مخاطر احتمال وقوع الجريمة في الأشخاص الاعتبارية وتقييمها وتحديثها، على أن يشمل ذلك المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وأنشطة الأصول الافتراضية وأنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية.
2. تطبيق منهج قائم على المخاطر لضمان أن تكون تدابير منع أو تخفيف غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتناسب مع المخاطر المحددة.
3. وضع التعليمات والأنظمة والنماذج الخاصة بمواجهة الجريمة للخاضعين لرقابتها عند الاقتضاء.
4. وضع السياسات والإجراءات والضوابط اللازمة للتحقق من التزام الخاضعين لرقابتها بأحكام المرسوم بقانون وهذا القرار وأي تشريعات أخرى خاصة بمواجهة الجريمة في الدولة، وطلب المعلومات المتعلقة بتنفيذ هذا الالتزام.
5. وضع أنظمة وقواعد ومعايير الجدارة والأهلية وتطبيقها على كل من يسعى إلى امتلاك المنشآت المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية، أو السيطرة عليها أو المشاركة في إدارتها أو تشغيلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أن يكون المستفيد الحقيقي منها.
6. إجراء عمليات الرقابة والتفتيش المكتبي والميداني على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية على أساس منهج قائم على المخاطر.
7. تحديد دورية عمليات الرقابة والتفتيش على المنشآت المالية والمجموعات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية بناءً على ما يأتي:
   أ. التقييم الوطني للمخاطر.

ب. السمات المميزة للمنشآت المالية والمجموعات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، من حيث تنوعها وحجمها ودرجة حرية التصرف الممنوحة لها وفقاً للمنهج القائم على المخاطر.

ج. مخاطر الجريمة وفهمها لها والسياسات والضوابط الداخلية والإجراءات التي تطبقها المنشآت المالية أو المجموعات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية، وفقاً لما هو محدد في تقييم الجهة الرقابية لهيكل المخاطر الخاص لكل منها.

8. القيام بكافة التدابير التي من شأنها ضمان الالتزام الكامل للمنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية بتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله ومنع وقمع ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويلها، وغيرها من القرارات ذات الصلة، من خلال الزيارات الميدانية والمتابعة المستمرة، والعمل على فرض العقوبات الإدارية المناسبة عند مخالفتها أو تقصيرها في تطبيق التعليمات.

9. التحقق من أن المنشآت الخاضعة لرقابتها تعتمد وتطبق الضوابط والإجراءات والتدابير المقررة وفقاً لأحكام المرسوم بقانون وهذا القرار، وتنفذها في فروعها الأجنبية والشركات التابعة لها والتي تملك فيها حصة الأغلبية بقدر ما تجيزه أنظمة الدولة التي تقع فيها تلك الفروع والشركات.

10. التأكد من مدى خضوع المنشآت المالية الخاضعة للمبادئ الأساسية الدولية للرقابة المالية، للتنظيم والرقابة بما يتفق مع تلك المبادئ، وبما يشمل تطبيق الرقابة المجمعة على مستوى المجموعة المالية لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتأكد فيما يتعلق بالمنشآت المالية الأخرى من مدى خضوعها للتنظيم والرقابة أو المتابعة بما يتفق مع درجة مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

11. مراجعة تقييم المنشأة والمجموعة المالية لهيكل مخاطر الجريمة بما في ذلك مخاطر عدم الالتزام، وذلك بصفة دورية أو عند وجود تطورات مهمة في إدارة المنشأة أو المجموعة المالية وعملياتها.

12. وضع الضوابط والإجراءات الكافية لضمان إبلاغ وتطبيق المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية بقرارات اللجنة والمتعلقة بما يأتي:

أ. تدابير العناية الواجبة المعززة والتدابير المضادة التي تحددها اللجنة.

ب. أي مخاوف متعلقة بأوجه الضعف في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأخرى.

ج. أي قرارات أخرى تصدرها اللجنة.

13. تزويد الخاضعين لرقابتها بالإرشادات والتغذية العكسية لتعزيز فعالية تنفيذها لإجراءات مواجهة الجريمة.

14. الاحتفاظ بقائمة محدثة بأسماء وبيانات مسؤولي الامتثال لدى المنشآت الخاضعة لرقابتها، وإخطار الوحدة بها، ولها إلزام تلك المنشآت بالحصول على موافقتها المسبقة قبل تعيين مسؤولي الالتزام لديها.

15. تنظيم برامج وحملات توعية بشأن مواجهة الجريمة.

16. إصـدار القرارات بتوقيع الجزاءات الإدارية وفقاً لأحكام المرسـوم بقانون وهذا القرار والقرارات الرقابية وأي قرارات أخرى ذات صلة وآلية التظلم منها.
17. الاحتفاظ بالإحصائيات عن التدابير المتخذة والجزاءات الموقعة.

المادة (51):

يجب على الجهات المعنية إعطاء الأولوية لجميع طلبات التعاون الدولي في المسـائل الجنائية، وبشـكل خاص المتعلقة بالجريمة، وتنفيذها بصورة عاجلة، عبر آليات وقنوات واضحة وآمنة ويجب التقيد بسرية المعلومات المستلمة موضوع الطلب إذا اشترط فيه ذلك، وإذا تعذر التقيد بالسرية، يجب إبلاغ الجهة الطالبة بذلك.

المادة (52):

في نطاق تنفيذ أحكام المرسـوم بقانون وهذا القرار، لا ينبغي رفض طلب التعاون الدولي اسـتناداً إلى أي مما يأتي:

1. أن الجريمة تشتمل على أمور مالية أو ضريبية أو جمركية.
2. أحكام السـرية الملزمة للمنشـآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصـول الافتراضـية بما لا يخالف التشـريعات النافذة في الدولة، إلا إذا كان قد تم الحصـول على المعلومات ذات الصلة في الظروف التي تنطبق فيها الامتيازات المهنية القانونية أو السرية المهنية.
3. أن الجريمة سياسية أو متصلة بها.
4. اتصال الطلب بجريمة موضوع تحري أو تحقيق قضائي قيد الإجراء في الدولة، ما لم يكن الطلب سيعيق تلك التحريات أو التحقيقات.
5. كون الفعل الذي يسـتند إليه الطلب لا يشـكل جريمة في الدولة أو ليس له سـمات مشـتركة لجريمة منصوص عليها فيها، إلا إذا كان يتضمن تدابير جبرية قسرية، أو وفقاً للتشريعات النافذة في الدولة.
6. كون الفعل المجرم في الدولة مدرجاً تحت مسمى أو وصف مختلف أو أن تختلف أركانه في الدولة الطالبة.

المادة (57):

للسلطة القضائية المختصة بناءً على طلب من سلطة قضائية بدولة أخرى تربطها بالدولة اتفاقية نافذة، أو بشـرط المعاملة بالمثل في الأفعال المعاقب عليها وفقاً للتشـريعات النافذة في الدولة، أن تقدم المسـاعدة القضائية في التحقيقات أو المحاكمات أو الإجراءات المرتبطة بالجريمة، ولها أن تأمر بما يأتي:

1. تحديد أو تجميد أو حجز أو مصادرة الأموال أو المتحصلات أو الوسائط الناتجة عن الجريمة المستخدمة أو التي شُـرع في اسـتخدامها فيها أو ما يعادلها، ولا يحول كون المتهم مجهولاً أو امتناع مسـؤوليته الجنائية أو انقضاء الدعوى الجزائية دون اتخاذ هذه الإجراءات.

2. أي إجراءات أخرى يمكن تطبيقها وفقاً للتشـريعات النافذة في الدولة، بما في ذلك تقديم سـجلات تحتفظ بها المنشـآت المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو مزودي خدمات الأصـول الافتراضـية أو الجمعيات غير الهادفة للربح، وتفتيش الأشخاص والمباني، وجمع إفادات الشهود، والحصول على الأدلة، واسـتخدام أسـاليب التحقيق كالعمليات السـرية واعتراض الاتصـالات وجمع البيانات والمعلومات الإلكترونية والتسليم المراقب.
3. تسليم واسترداد الأشخاص والأشياء المتعلقة بالجريمة وفقاً للتشريعات النافذة في الدولة.

المادة الثانية

1. يسـتبدل عنوان الفصـل الثاني من قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسـنة 2019 المشـار إليه، ليكون على النحو الآتي: (المنشـآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودو خدمات الأصـول الافتراضـية والجمعيات غير الهادفة للربح).
2. يسـتبدل عنوان الفرع الأول من الفصـل الخامس من قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسـنة 2019 المشـار إليه، ليكون على النحو الآتي: (الجهة الرقابية على المنشـآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية).

المادة الثالثة

يضاف إلى الفصل الثاني من قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 المشار إليه، فرع رابع بعنوان (مزودو خدمات الأصول الافتراضية)، يتضمن المواد الآتية:

المادة (33) مكررا "1":

1. يجب على كل شخص طبيعي أو اعتباري يزاول أي من أنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية أو يوفر منتجاتها أو خدماتها أو يجري عملياتها من الدولة أن يكون مرخصـاً أو مقيداً أو مسـجلاً بحسـب الأحوال من الجهة الرقابية المختصة.
2. للجهة الرقابية على مزودي خدمات الأصـول الافتراضـية كل بحسـب اختصـاصـه، إصـدار القرارات والتعاميم والإجراءات اللازمة لغايات التنظيم الكافي لها، مع مراعاة المخاطر التي تم تحديدها وبما يحقق الامتثال لأحكام المرسوم بقانون وهذا القرار.
3. في جميع الأحوال، تتولى الجهة الرقابية على مزودي خدمات الأصـول الافتراضـية من تلقاء نفسـها أو بالتنسـيق مع الجهات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد من يزاول أي من أنشـطة مزودي خدمات الأصـول الافتراضـية بالمخالفة للبند (1) من هذه المادة، وتطبيق الجزاءات المناسـبة عليهم، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات ما يأتي:

أ. مراجعة قواعد البيانات العامة والمصـــادر المفتوحة لتحديد الإعلانات ذات الصـــلة عبر الشـــبكة المعلوماتية أو الطلبات المحتملة للأعمال التجارية من قبل شخص غير مرخص أو مقيد أو مسجل.

ب. إنشـــاء قنوات تغذية عكســـية مع الجهات المعنية، أو قنوات تواصـــل لتلقي التعليقات العامة من الجمهور في هذا الشأن.

ج. التنســيق مع الوحدة للحصــول على المعلومات المتاحة لديها مثل تقارير المعاملات المشــبوهة أو نتائج جمع المعلومات الأخرى التي تجريها.

د. مراجعة المعلومات غير المتاحة للعامة، كالمعلومات المتعلقة برفض أو إيقاف أو تقييد أو إلغاء ترخيص أو قيد أو تسجيل أنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية، وأي معلومات ذات صلة لدى سلطات إنفاذ القانون ذات صلة.

4. مع مراعاة أحكام الفصـــل الســـابع من هذا القرار، للجهات المعنية وفقاً للتشـــريعات النافذة في الدولة والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها أو بشـــرط المعاملة بالمثل، تنفيذ طلبات التعاون الدولي المتعلقة بالجرائم الأصـلية أو جرائم غسـل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل التنظيمات غير المشـروعة ذات الصـلة بالأصـول الافتراضـية ومزودي خدمات الأصـول الافتراضـية بأسـرع وقت وبأكبر قدر ممكن، وبغض النظر عن طبيعة واختلاف مسميات الجهات الرقابية أو وضع مزودي خدمات الأصول الافتراضية في الدول الأخرى.

المادة (33) مكررا "2":

يجب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية تحديد وتقييم وإدارة وخفض مخاطرها المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الارهاب، على النحو الوارد في البندين (1) و (2) من المادة (4) من هذا القرار.

المادة (33) مكررا "3":

يجب على مزودي خدمات الأصـــول الافتراضـــية الالتزام بأحكام المواد من (5-9)، و(12-1/15)، و(16، 1/17، 1/18، 19– 32، 35، 38، 39)، و(60) من هذا القرار، وبمراعاة ما يأتي:

1. اتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء عند إجراء العمليات العارضـــة تســـاوي أو تزيد على مبلغ (3,500) درهم.
2. حصـــول واحتفاظ مزود خدمات الأصـــول الافتراضـــية مصـــدر التحويل على معلومات المحول المطلوبة بشـــكل دقيق، وطلب معلومات المســـتفيد من عملية التحويل، وعليه تقديم تلك المعلومات إلى مزود خدمات الأصـول الافتراضـية المسـتفيد أو المنشـأة المالية - إن وجدت- فوراً وبشـكل آمن، وعليه إتاحتها للسلطات المختصة عند الطلب.

3. حصول واحتفاظ مزود خدمات الأصول الافتراضية المستفيد على معلومات المحول والمستفيد من عملية التحويل المطلوبة بشكل دقيق، وعليه إتاحتها للسلطات المختصة عند الطلب.
4. تطبق كافة المتطلبات الواردة في هذا الفرع من هذا القرار على المنشـآت المالية عند قيامها بعملية إرسـال أو تلقي عمليات تحويل الأصول الافتراضية نيابة عن العميل.

المادة الرابعة

يُلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القرار.

المادة الخامسة

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

محمد بن راشد آل مكتوم
رئيس مجلس الوزراء

صدر عنا:
بتاريخ : 18 / شعبان / 1443هـ
الموافق : 21 / مارس /2022م

Cabinet Resolution No. (24) of 2022

Amending some provisions of Cabinet Resolution No. (10) of 2019

On the Executive Regulations of Federal Decree-Law No. (20) of 2018 on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and Illegal Organizations

The Cabinet:

- **Having perused the Constitution,**
- Federal Law no. (1) of 1972 on Competencies of the Ministries and Powers of the Ministers and its amendments,
- Federal Decree-law No. (20) of 2018, on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and Illegal Organizations
- Cabinet Resolution No. (10) of 2019 on the Executive Regulations of Federal Decree-Law No. (20) of 2018 on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and Illegal Organizations.
- And based on the proposal made by the Minister of Finance and the approval of the Cabinet,

Has promulgated the following Resolution:

Clause I

To replace the wording of the articles no (1), (2), (4), (8), (9), (10), (11), (15), (17), (18), (19), (21), (22), (24), (27), (31), (37), (42), (44), (51), (52) and (57) of the aforementioned Cabinet Resolution No. (10) of 2019, to be as follows:

Article no. (1):

In application of the provisions of this Resolution, the following terms and expressions shall have the following meanings assigned to them unless the context requires otherwise:

State: United Arab Emirates

Minister: Minister of Finance

Central Bank: Central Bank of the United Arab Emirates

Governor: Governor of the Central Bank

Committee: National Committee for Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and Illegal Organizations

Unit: Financial Intelligence Unit.

Supervisory Authority: Federal and local authorities entrusted by legislation to supervise the Financial Institutions, the designated non-financial businesses professions, Virtual Asset Service Providers and non-profit organizations or the competent authority in charge of approving the exercise of an

activity or a profession if the legislation does not specify the relevant regulatory authority

Law-enforcement Authorities: Federal and local authorities entrusted under applicable legislation to conduct combat, search, investigate and collect evidences on crimes including AML/CFT crimes and financing illegal organizations.

Competent Authorities: Concerned government authorities that are in charge of implementing any provision of the Decree Law in the State.

Predicate Offence: Any act constituting a felony or misdemeanor under the applicable legislation of the State, whether committed inside or outside the State, when such act is punishable in both countries.

Money Laundering: Any of the acts mentioned in Clause (1) of Article (2) of the Decree-Law.

Financing of Terrorism: Any of the acts mentioned in Articles nos. (29 and 30) of Federal Law no. (7) of 2014 on Combating Terrorism Offences.

Illegal Organizations: Organizations whose establishment is criminalized, or which exercise a criminalized activity.

Financing Illegal Organizations: Any physical or legal action aiming at providing funding to an illegal organization, or any of its activities or its members.

Crime: Money laundering crime and related predicate offences, or financing of terrorism or illegal organizations.

Funds: Assets, regardless of the manner in which they are earned, their type or their form, whether tangible or intangible, movable or immovable, electronic, digital or encrypted, including national and foreign currencies, legal documents and instruments of whatever form, including electronic or digital forms that prove the ownership of these assets, shares or related rights and economic resources that are assets of any kind, including natural resources. As well as bank credits, cheques, payment orders, shares, securities, bonds, bills of exchange, letters of credit, and any interest, dividends or other incomes derived or resulting from these assets, and can be used to obtain any financing or goods or services.

Virtual Assets: A digital representation of the value that can be digitally traded or transferred, and can be used for payment or investment purposes, and do not include digital representations of fiat currencies, securities, or other funds.

Proceeds: Funds generated directly or indirectly from the commitment of any felony or misdemeanor including profits, benefits, and economic interests, or any similar funds converted wholly or partly into other funds.

Means: Any means used or intended to be used to commit a felony or misdemeanor.

Suspicious Transactions: Transactions related to funds for which there are reasonable grounds to believe that they are earned from any felony or misdemeanor or related to the

financing of terrorism or of illegal organizations, whether committed or attempted.

Freezing or seizure: Temporary attachment over the moving, conversion, transfer, replacement or disposition of funds in any form, by an order issued by a competent authority.

Confiscation: Permanent expropriation of private funds or proceeds or instrumentalities by a judgment issued by a competent court.

Financial Institutions: Whoever conducts one or more of the financial activities or transactions in for or on behalf of a client.

Financial Intermediary: The financial institution that receives and transfers a wire transfer between the financial institution issuing the transfer and the beneficiary financial institution or another financial intermediary.

The beneficiary financial institution: the financial institution that receives a wire transfer from the financial institution issuing the transfer directly or through an financial intermediary institution, and provides the money available to the beneficiary.

Financial activities or operations: any activity or operation or more of what is stipulated in Article no. (2) of this Resolution.

Designated Nonfinancial Businesses and Professions: Whoever conducts one or more of the commercial or

professional activities defined in Article no. (3) of this Resolution.

Non-Profit Organizations: Any organized group, of a continuing nature set for a temporary or permanent period, comprising natural or juridical persons or a legal arrangement not seeking profit, that collects, receives or disburses funds for charitable, religious, cultural, educational, social, communal or any other charitable activities.

Legal Arrangement: the relationship established by means of a contract concluded between two or more parties, including but not limited to trust funds or other similar arrangements.

Trust Fund: A legal relationship whereby the trustee places funds under which the trustor places the funds under the control of the trustee for the account of a beneficiary or for particular purpose , and deemed to be Funds independent of the trustee's property. The right of the trustor's Funds remains in the name of the trustor or in the name of another person on behalf of the trustor.

Trustor: A natural or juridical person who transfers the management of his funds to a trustee under a document.

Trustee: A natural or juridical person enjoying the rights and powers granted to it by the Trustor , under which he manages, uses and disposes of the trustor's funds in accordance with the terms imposed on him by either of them.

Client: Any person who carries out or attempts to carry out any of the activities specified in Articles nos. (2) and (3) of this Resolution with a Financial Institutions or designated non-financial businesses and professions or Virtual Asset Service Providers

Transaction: Any disposal or use of Funds or proceeds including for example: deposits, withdrawals, transfer, sale, purchase, lending, swap, mortgage, and donation.

Real Beneficiary : The natural person who owns or exercises effective ultimate control, whether directly or indirectly, over aclient or the natural person on whose behalf a transaction is being conducted or a person who exercises effective ultimate control over a juridical person or legal arrangement, whether directly or through a chain of ownership, or control or other indirect means.

Virtual Asset Service Providers: Any natural or juridical person, who conducts any activity of commercial business, conducts one or more of the activities of virtual assets for the benefit or on behalf of another natural or legal person in any of the following activities:

1- Exchange between virtual assets and fiat currencies.

2- Exchange between one or more types of virtual assets.

3- Transfer of virtual assets.

4- Saving or managing virtual assets or tools that enable control of virtual assets.

5- Providing financial services or activities related to an issuer's offer or, selling or participating in virtual assets.

Business relationship: Any ongoing business or financial relationship arising between Financial Institutions or Designated Non-Financial Business or Professions, and their client related to the activities or services they provide thereto.

Correspondent banking relationship: relationship between a correspondent financial institution and a recipient institution through a current account, or any other type of account or any other associated service therewith, including the correspondent relationship arising for securities transactions or money transfer.

Intermediary Payment Accounts: correspondent account used directly by a third party to perform transactions for its account.

Financial Group: A group of Financial Institutions consisting of a holding company or other juridical person that exercises control over the rest of the group and coordinates the functions in order to control at the level of the group and its branches and subsidiaries, in accordance with the international basic principles of financial control and the policies and procedures for AML/CFT.

Fundamental Principles of International Financial Control: Principles of the Basel Committee for Effective Banking Supervision Nos. (1, 2, 3, 5 to 9, 11 to 15, 26 and 29), the Principles of the International Association of

Insurance Supervisors (IAIS). (1, 3 to 11, 18, 21 to 23, 25), and the Principles of the International Organization of Securities Commissions (IOSCO) Nos. (24, 28, 29 and 31) and Responsibilities (A, B, C, and D).

Wire Transfer: A financial transaction carried out by a financial institution itself or through an intermediary institution, on behalf of a sender, through which funds are delivered to a beneficiary in another financial institution, whether the sender and the beneficiary are the same person or others.

Fictitious Bank: A bank registered or licensed in a state that has no physical presence therein, does not belong to a regulated and supervised financial group..

Registrar: entity in charge of supervising the register of commercial names for all types of establishments registered in the State.

Due Diligence Measures: The process of identifying or verifying the information of the Client or the real Beneficiary owner, whether a natural, juridical person or a legal arrangement, and the nature of its activity, and the purpose of the business relationship, and the ownership structure, control over it for the purpose of the Decree-Law and this Resolution.

Controlled Delivery: process by which a competent authority allows the entery or transferring of illegal or suspicious funds or crime revenues to and from the State for

the purpose of investigating a crime or identifying the identity of its perpetrators.

Undercover Operation: process of search and investigation conducted by one of the judicial officer by impersonating or playing a disguised or false role in order to obtain evidence or information related to the Crime.

High Risk Client: A Client who represents a risk, either in person , or through his activity, business relationship, its nature or his geographical area, such as a Clientclient from high-risk countries, or non-resident in a country for which does not have an identity card, or of a complex structure, or who carries out complex or unclear operations with an economic or legal purpose, or carries out intensive cash transactions, operations with an unknown third party, or conduct operations without direct confrontation, or any other high-risk operations specified by Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Professions, or the Regulatory authority.

Politically exposed persons: Natural persons who are or have been entrusted with prominent functions in the State or in any other State, such as heads of State or Government, senior politicians, high-ranking government officials, judicial or military officials, senior executives of State-owned enterprises, senior officials of political parties, and persons

who are or have been entrusted with the management or any other prominent function of international organizations. The definition shall include the following:

1- The immediate family members of the politically exposed person, namely spouses, children, their spouses, and parents.

2- Partners known to be close to the Politically Exposed Person, namely:

a- Persons having joint ownership of a juridical person, or legal arrangement or any close business relationship with the politically exposed person.

b- Persons having the exclusive ownership of a single of a juridical person or legal arrangement established for the benefit of the politically exposed person.

Decree-Law: Federal Decree-Law No. (20) of 2018 on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and Illegal Organizations, and its amendments.

Article no. (2):

The following shall be considered as Financial Activities and Operations:

1- Receipt of deposits and other payable funds by the public, including Shariah-compliant deposits.

2-Provision of private banking services.

3- Provision of credit facilities of all types.

4- Provision of Financing facilities of all types, including Shariah-complaint Financing facilities.

5- Provision of monetary intermediary services.

6- Financial transactions in securities, financing and financial leasing.

7- Provision of exchange and money transfer services.

8-Issuance and management of means of payment, guarantees or obligations.

9- Provision of stored values services, retail e-payments and digital cash services.

10- Provision of virtual banking services.

11- Trading in, investment, operation or management of funds, options and future financial contracts, exchange rate and interest rate operations, and other financial derivatives or negotiable instruments.

12- Participation in issuing securities and providing of financial services related to these issues

13- Management of funds and portfolios of all kinds

14- Custody of Funds

15- Preparing or marketing financial activities.

16- Direct insurance operations, reinsurance operations for the type and branches of personal insurance, and money making operations in insurance companies, insurance brokers and agents.

17- Any other financial activity or transaction specified by the Supervisory Authority.

Article no. (4):

1- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall identify, evaluate and understand their crime risks, in a manner commensurate with the nature and size of their business and shall abide by the following:

a- Observing all relevant risk factors such as risks of Clients, countries or geographical areas, products, services, operations and their delivery channels before determining the overall risk level and the appropriate level of risk reduction measures to be applied Client

b- Documenting and continually updating risk assessments and providing them upon request.

2- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall undertake to reduce the risks identified under Clause no 1) of this Article, taking into account the results of the national risk assessment, through the following:

a- Developing internal policies, controls and procedures commensurate with the nature and size of its business approved by the senior management, which enable it to manage the identified risks and follow up their implementation and strengthen them if necessary, in accordance with Article no. (20) of this Resolution.

b- Taking enhanced due diligence measures to manage high risks when identified, including the following for example:

1) Obtaining and verifying further information as information on the identity of the Client, the beneficial owner, his/ her profession, and the amount of funds and information available through public databases and open sources.

2) Obtaining additional information about the purpose of the business relationship or the reasons for the operations expected or actually performed.

3) Updating Client Due Diligence (CDD) information in a more regular manner about the Client and the beneficial owner.

4) Applying reasonable measures to determine the source of funds and wealth of the Client and the beneficial owner.

5) Increasing the degree and level of continuous monitoring of the business relationship in order to determine whether they look unusual or suspicious, and to select patterns of operations that need further examination and review.

6) Make the first payment through an account in the Client's name at a financial institution subject to similar due diligence standards.

7) Obtain senior management approval to start or continue the business relationship with the Clientclient.

3- If the requirements indicated in clauses nos. (1) and (2) of this Article are met, the Financial Institutions and Designated

Non-Financial Businesses and Professions may apply simplified due diligence measures to manage and reduce risks when low risks are identified, unless there is a suspicion of a crime has been committed. Simplified due diligence measures must be commensurate with low risk elements, including the following for example:

a- Verifying the Clientclient's identity and the real beneficiary owner after starting the business relationship.

b- Updating Clientclients'data at intervals.

c- Reducing the rate of continuous monitoring rate and examination operations.

d. Inferring the purpose and nature of the business relationship from the type of the established transactions or business relationship, without the need to collect information or undertake specific procedures.

Article no. (8):

1- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall recognize the identity of Clientthe client, whether permanent or occasional, and whether he/ she is a natural or juridical person or a legal arrangement they must also verify his/ her identity, using original documents, data or information from a reliable and independent source, as follows:

a- As for natural persons:

Name as shown in the identity or travel document, the nationality, the address, the place of birth and, where applicable, the name and address of the employer, with an attached original copy of the valid identity card or travel document.

b- As for juridical persons and legal arrangements:

1) the Name, the legal form, and Articles of Incorporation.

2) The address of the head office or the principal place of business, and if the person is a foreigner, the name and address of his/ her legal representative in the state, if any, shall be stated and the relevant supporting documents shall be submitted.

3) Articles of Association or any other similar approved documents.

4) The names of the relevant persons who hold senior management positions with the juridical person or legal arrangement.

2- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall verify that any person who is acting on behalf of the ClientClient is authorized to do so, and shall identify such person in the manner provided for in clause no. (1) of this article.

3- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall understand the purpose and nature of the business relationship and obtain information related to this purpose when needed.

4- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall understand the nature of the Clientclient's business and the ownership and control structure of the Client.

Article no. (9):

Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall take reasonable measures that take the risks of crime arising from the client Client and business relationship into account, to identify and verify the beneficial owner of juridical persons and legal arrangements, using documents, data or information obtained from a reliable and independent source, as follows:

1- ClientClients from among juridical persons :

a- Obtaining the identity of the natural person, whether he/ she works alone or with another person who has an actual controlling share or equity in the juridical person by (25%) or more.

b- In case of doubt as to the identity of the natural person in accordance with the preceding clause, or as to whether the natural person who has a controlling share or equity is the beneficial owner, or where no natural person exercises control through the equity, the natural person who exercises actual or legal control over the juridical person or legal arrangement shall be identified through any other direct or indirect means.

c- If no natural person is identified under paragraphs nos. (a) and (b) of this clause, the natural person in question holding

the position of Senior Management Officer, whether one or more persons, shall be identified.

2- ClientClients from among Legal arrangements:

Determing the Trustor or trustee, the beneficiaries or classes of beneficiaries, and any other natural person who exercises ultimate effective control, including through a series of controls or ownership over the trust directly or indirectly, and obtain sufficient information about the real beneficial owner so that he/ she can be identified at the time of payment or when he/ she intends to exercise his / her legally acquired rights.

With respect to other legal arrangements, they shall recognize the identity of the natural persons holding equivalent or similar positions.**Article no. (10):**

Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions and virtual assets services providers shall be exempt from determining and verifying the identity of the shareholder or partner or the Real Beneficiary, provided that such information is obtained from reliable sources in cases where the Client or owner of the controlling interest is of any of the following:

- 1- A company that is listed on a regulated securities market and that is subject to disclosure requirements under any means that impose the requirements of adequate transparency for the Real Beneficiary.

- 2- A subsidiary company whose majority of shares or stocks are owned by a holding company.

Client

Article no. (11):

1- In addition to the Due Diligence measures required for the ClientClient and the beneficial owner, Financial Institutions must take Due Diligence measures and continuous supervision towards the beneficiary of personal insurance policies and money making operations, including life insurance products, family takaful insurance and other investment insurance products, as soon as the beneficiary is identified or named as follows:

a- As for the named beneficiary, the name of the person must be obtained, whether he/she is a natural or legal person or a legal arrangement.

b- As for the beneficiary identified by category or description such as family relationship such as spouse, children or any other means such as will or estate, sufficient information about the beneficiary must be obtained to ensure that the financial institution will be able to identify the beneficiary when disbursing compensation or benefits.

c- Verifying the identity of the beneficiary in the two previous cases when paying compensation or dues or exercising any rights related to those documents.

2- In all cases, Financial Institutions must consider the clientClientand beneficiary of life insurance policies and family takaful insurance as risk factors when determining the applicability of enhanced due diligence procedures. Moreover, if they find that the beneficiary is a high risk legal person or arrangement, they must take enhanced due diligence measures, which must include reasonable procedures to identify and verify the beneficial owner of the policy beneficiary when paying compensation or dues or exercising any rights related to those policies.

Article no. (15):

1- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions must, in addition to implementing ClientClientDue Diligence (CDD) in accordance with the third part of the first section of this chapter, adopt the following:

First: As for Foreign Politically exposed person (PEPs),

a- Developing the appropriate risk management systems to determine whether the Client or the beneficial owner is a Foreign Politically exposed person.

b- Obtaining senior management approval before establishing or continuing the business relationship for current Clients who are Foreign Politically exposed persons.

c- Taking reasonable measures to determine the sources of funds and wealth of Clients, and the beneficial owners who have been identified as politically exposed persons.

d. Carrying out continuous and enhanced follow-up of the business relationship.

Second: As for local politically exposed persons and persons who have already been assigned a prominent position in an international organization:

a- Taking sufficient measures to determine whether the Client or the beneficial owner is one of these persons.

b- Taking the measures mentioned in paragraphs nos. (b), (c) and (d) of article "First", when there is a high-risk business relationship with such persons.

2- Subject to clause no. (1) of this article, the Financial Institutions concerned with life and family takaful insurance policies must take reasonable measures to determine whether the beneficiary or beneficial owner is a politically exposed person before paying compensation or dues or exercising any rights related to those policies. When there are higher risks, they must inform senior management before paying compensation or dues or exercising any rights related to them, conduct a thorough examination of the overall business relationship, and consider reporting a suspicious transaction report to the Unit.

Article no. (17):

1- In the case of suspecting, or if they have reasonable grounds to suspect, that an Operation or an attempt to carry out an Operation or that Funds representing Proceeds, in whole all or in part, are related to the Crime or that they will

be used for such purpose regardless of their value, Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall comply with the following without invoking bank secrecy or professional or contractual confidentiality:

a- Report directly Suspicious Transaction Reports (STRs) to the Unit without delay through its electronic system or any other means approved by the Unit.

b- Respond to all additional information requested by the Unit.

2- Lawyers, notaries and other independent legal professionals and independent legal auditors shall be exempt from the provision of Clause no. (1) of this Article if obtaining information relating to such operations on their assessment of the legal status of the client, defending or representing him/ her, before the courts, arbitration or mediation proceedings, or the provision of legal opinion in a matter relating to a judicial proceeding. This includes providing advice on the commencement or avoidance of such proceedings whether the information was previously obtained, during or after the proceedings or in other circumstances in which they are subject to professional secrecy.

3- Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Professions, Virtual Asset Service Providers, members of their boards of directors, employees and legally authorized representatives shall not incur any administrative, civil or criminal responsibility resulting from the disclosure of any secret, when informing the unit or providing it with

information in good faith, even if they do not know exactly what the crime is or whether it actually occurs.

Article no. (18):

1- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions, their directors, officials and employees shall not disclose, directly or indirectly, to the Client or any other person, their reporting, or that they are about to report suspicious operations or information and data related to them. They shall not also disclose the existence of an investigation. This does not prevent sharing of information with branches and subsidiaries at the level of the financial group in accordance with the provisions of Article no. (31) of this decision.

2- An attempt by lawyers, notaries pubic, other independent legal professionals, or independent legal auditors to dissuade the Client from performing an act that is contrary to the law shall not be considered as disclosure.

Article no. (19):

1- Taking into account the countries that the Committee identifies as high risk and the countries that suffer from weaknesses in AML/CFT systems, the Financial Institutions and the Designated Non-Financial Businesses and Professions may rely on a third party to carry out Client Due Diligence (CDD) in accordance with the third part of the first section of this chapter. The financial institution and the Designated Non-Financial Businesses and Professions shall

be responsible for the validity of these measures, and shall do the following:

a- Immediately obtain the identification data and necessary information collected during the Client Due Diligence (CDD) measures from the third party, and ensure that copies of the necessary documents for these measures can be obtained without delay upon request.

b- Ensure that the third party is subject to regulation and control, and complies with the requirements of Client Due Diligence and keeps the registers provided for in this Decision.

2- The financial institution and the Designated Non-Financial Businesses and Professions that that engage a third party who is part of the same Financial Group shall ensure the following:
a-Ensure that the Group applies the Client Due Diligence Measures towards Clients and Politically Exposed Persons, that records are kept and that anti-Crime programmes are implemented in accordance with Parts 3, 4 and 11 of Section 1 of this Chapter and Article (31) of this Decision; .

b- Sufficiently reduce any high risks related to countries through the Group-related anti-Crime policies and controls.

Article no. (21):

Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall undertake to appoint a compliance officer, who shall have the appropriate

competence and experience under its responsibility, to carry out the following tasks:

1- Controlling of the Crime-Related Transactions

Accessing records and receiving, examining and studying data on Suspicious Transactions and taking the decision to notify the Unit or to retain such records and data while stating the reasons, under complete confidentiality.

.

3- Reviewing the internal systems and procedures for anti-money laundering and combating the financing of terrorism and financing of illegal organizations, and their consistency with the provisions of the decree-law and this resolution. This is in addition to assessing the extent of the institution's commitment to its application and proposing what is necessary to update and develop it, and prepare periodic reports thereon to be submitted to the senior management. This is in addition to sending a copy to the concerned regulatory authority at its request, including the observations and decisions of the senior management.

4- Developing, implementing and documenting ongoing programs and training and qualification plans for employees working for the organization on all matters related to anti-money laundering and combating the financing of terrorism and financing of illegal organizationsand ways to confront them.

5- Cooperating with the Regulatory Authority and the Unit, providing them with the data they request, and enabling their assigned employees to view the records and documents necessary to exercise their competencies.

Article no. (22):

1- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall apply enhanced due diligence measures in proportion to the degree of risk that may arise from business relationships or transactions with a natural or legal person from the countries that the Committee identifies as high risk or countries that suffer from weaknesses in AML/CFT systems.

2- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall apply countermeasures and any other measures requested by the regulatory Authorities on their own or on the basis of what the Committee determines with regard to high-risk countries and countries that suffer from weaknesses in AML/CFT systems.

Article no. (24):

1- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall keep all records, documents, papers and data, for all financial operations and local or international commercial and cash transactions, for a period of no less than (5) years from the completion date of the transaction or the end of the business relationship with the Client.

2- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions must keep all records and documents obtained through Client due diligence measures, continuous supervision, accounts files, commercial correspondence, and copies of personal identity documents, including suspicious transaction reports and the results of any conducted analysis. This shall be for a period of no less than (5) years from the end date of the business relationship or from the closure date of the account for Clients who maintain accounts with these institutions. In addition, after the completion of an occasional process, from the date after the completion of the inspection by the supervisory authorities, from the completion date of the investigation, or from the date of a final judgment issued by the competent judicial authorities, all as the case may be.

3- The operations and the documents records and the kept documents shall be so organized as to be sufficient to permit the reconstitution or re-arrangement of individual operations, the analysis of data and the tracking of financial operations, in such a manner as to provide, where appropriate, evidence of claim against criminal activity.

4- Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions shall ensure all Client information related to Client due diligence, ongoing control and the results of their analysis, records, files, documents, correspondence and forms thereof immediately available to the concerned authorities upon their request.

Article no. (27):

1- Financial Institutions shall ensure that all international wire transfers equal to or more than (AED 3.500) are always accompanied by the following data:

a- The full name of the sender and the beneficiary.

b- The account number of the sender and the beneficiary, and in the absence of such account, the transfer must include a unique reference number that allows Financial Institutions to track it.

c- The sender's address, identification number, travel document, date and place of birth, or Client identification number with the transferring financial institution, which shall refer to a record containing these data.

2- In case of several international wire transfers are collected from one being combined in a transfer file to be sent to the beneficiaries, the transfer file shall include accurate data about the sender, and full information about the beneficiaries, which can be fully tracked in the beneficiary's country. Hence, the financial institution is required to include the sender's account number, or a unique reference number for the process.

3- Financial Institutions shall ensure that all international wire transfers that are less than the amount of AED (3.500) are accompanied by the data contained in Clause no. (1) of this Article, without the need to verify the validity of the referred

data, unless there are doubts about the commission of the crime

4- Financial Institutions transferring local wire transfers shall ensure that the information attached to the wire transfers includes the same data on the transferor referred to in Clause no. (1) of this Article, unless such data is available to the beneficiary Financial Institutions and the concerned parties by other means.

5- When the data attached to the local wire transfer is available to the beneficiary Financial Institutions and the concerned authorities through other means, the transferring financial institution is required to include the account number or the unique reference number of the transaction only, provided that this number allows the tracking of transactions to the transferor or the beneficiary. Moreover, the transferring financial institution must provide such data within three (3) working days of receiving the request from the beneficiary financial institution or the concerned authorities.

6- Financial Institutions are prohibited from executing wire transfers if they do not comply with the conditions set out in this article.

7- The transferring Financial Institutions must keep all the collected information about the transferor and the beneficiary, in accordance with the provisions of Article No. (24) of this Resolution.

Article no. (31):

The financial groups shall implement anti-crime programs at the group level, that shall be applicable to all branches and subsidiaries in which the group has a majority. In addition, these programs include the following, in addition to the measures stipulated in Article no. (20) of this Resolution:

1- Information exchange policies and procedures required for Client due diligence and crime risk management purposes.

2- Provision of information related to Clients, accounts and operations from branches and subsidiaries to the AML/CFT officials at the level of the financial group, when necessary. This shall be for the purposes of countering crime, including information on analyzing operations or activities that seem unusual or suspicious, in addition to suspicious transaction reports, their basic information, or an evidence on filing a report of a suspicious transaction. In all cases, branches and subsidiaries are provided with this information when appropriate and necessary to risk management.

3- Provision of adequate guarantees on confidentiality and use of exchanged information.

Article no. (37):

1- Trustees in legal arrangements shall keep information about the real beneficial owner as stated in clause no. (2) of Article no. (9) of this Resolution.

2- Trustees in legal arrangements must keep basic information about supervised intermediaries and service providers,

including investment advisors, managers, accountants, and tax advisors.

3- Trustees in legal arrangements must disclose their status to Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Professions, and Virtual Asset Service Providers, when they establish a business relationship or carry out an occasional transaction that exceeds the specified limit under the provisions of this resolution. They must also provide them with information related to the beneficial owner and the assets that will be kept or managed under the terms of the business relationship, if requested.

4- The information mentioned in clauses nos. (1) and (2) of this Article shall be accurately kept and updated within fifteen (15) working days upon any amendment or variation therein. The representatives of the legal arrangements shall retain such information for a period of five (5) years from the date of termination of their dealings with the legal arrangement.

5- The concerned authorities, in particular law enforcement authorities, may request and obtain without delay the information kept by trustees, Financial Institutions, Designated Non-Financial Business or Professions or virtual assets services providers related to the following:

a- The real beneficial owner of legal arrangements.

b- place of residence of the Trustee.

c- The Funds held or managed by the Financial Institution or the Designated Non-Financial Business in respect of any

Trustee with whom they have a Business Relationship or for whose account they perform a casual transaction.

Article no. (42):

In the course of performing its duties as regards suspicious transaction reports, the Unit shall have competence to carry out the following::

1- Receive, study and analyse reports from Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Virtual Asset Service Providers according to the models approved thereby, and save the same in its database.

2- Request Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses, Virtual Asset Service Providers and the Competent Authorities to provide it with any additional information or documents relating to the reports and information it has received and other information it deems necessary for the performance of its functions, including information on customs reforms, on the date and the form specified by the Unit..

3- Analyse reports and information available thereto as follows:

a- Conduct an operational analysis using available information and data that can be obtained to identify specific targets such as persons, money or criminal networks, track the course of specific activities or Operations, and identify linkages between these objectives, activities or Operations and the potential Proceeds of the Crime.

b- Conduct a strategic analysis using available information and information that can be obtained, including data provided by the Competent Authorities, to identify the trends and patterns of the Crime.

4- Providing Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Professions and Virtual Asset Service Providers with the results of the analysis of the information provided on the reports received by the Unit, in order to enhance the effectiveness of the implementation of procedures to confront crime and detect suspicious transactions.

5- Cooperating and coordinating with the Supervisory Authorities by referring the results of the analyzes they conduct related to the quality of the received reports, in order to ensure the compliance of Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Professions, and Virtual Asset Service Providers with the procedures for confronting crime.

- 6-

  6- Refer the data related to the reports and the results of the analysis it conducts and other relevant information to Law Enforcement Authorities, when there are sufficient grounds to suspect their connection with the Crime, so as to take the necessary action in their respect.

  7- Provide judicial and Law Enforcement Authorities with Crime-related information and other information

that they can be obtain from Financial Intelligence Units in other countries automatically or upon request.

Article no. (44):

The Regulatory Authorities of Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Professions and Virtual Asset Service Providers, each according to its competence, shall undertake the tasks of supervision, control and follow-up to ensure compliance with the provisions stipulated in the Decree-Law, this Resolution, the supervisory decisions and any other relevant decisions. They shall also be concerned with the following:

1- The identification, evaluation and updating of the potential risk of the crime in legal persons, including Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Professions, virtual assets activities and Virtual Asset Service Providers activities.

2- The application of a risk-based approach to ensure that the money laundering and terrorist financing prevention or mitigation measures are commensurate with the identified risks.

3- The development of instructions, systems and models to counter crime for those under its control when necessary.

4- The development of the policies, procedures and controls necessary to verify the compliance of those under its control with the provisions of the Decree-Law, this resolution and any

other legislation related to confronting crime in the state, and requesting information related to the implementation of this commitment.

5- The development of merit and eligibility regulations, rules and standards and applying them to anyone who seeks to own, control, participate in the management or operation of Financial Institutions, Designated Non-Financial Business or Professions or virtual assets services providers, directly or indirectly, or who is the beneficial owner thereof.

6- Office and field supervision and inspection of Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Professions, and Virtual Asset Service Providers on the basis of a risk-based approach.

7- Determining the periodicity of the supervision and inspection of Financial Institutions, financial groups, Designated Non-Financial Businesses and Professions and Virtual Asset Service Providers based on the following:

a- National Risk Assessment

b- The distinctive features of Financial Institutions, financial groups, Designated Non-Financial Businesses and Professions and Virtual Asset Service Providers, in terms of their diversity, size and degree of freedom of disposal granted to them according to the risk-based approach.

c- Crime risks and understanding them and the policies, internal controls and procedures applied by Financial Institutions, financial groups, Designated Non-Financial

businesses or Professions or Virtual Asset Service Providers, as defined in the Supervisory Authority's assessment of their respective risk structure. 8- Taking all necessary measures to ensure full compliance with the Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Professions and Virtual Asset Service Providers by implementing the Security Council resolutions relating to the prevention and suppression of terrorism and its financing and the prevention, suppression and cessation of the proliferation of weapons of mass destruction (WMD) and their financing. This is in addition to other relevant resolutions, through field visits and continuous follow-up, and imposing appropriate administrative penalties when violating or failing to apply the instructions.

9- Verifying that the establishments under its control adopt and apply the controls, procedures and measures prescribed in accordance with the provisions of the Decree-Law and this resolution, and implementing them in its foreign branches and subsidiaries in which it owns the majority share to the extent permitted by the regulations of the state in which these branches and companies are located.

10- Verify the extent to which the Financial Institutions subject to the international basic principles of financial control are subject to regulation and control in accordance with those principles. Such principles shall include the application of consolidated control at the level of the financial group for AML/CFT purposes. This is in addition to ascertain the extent to which they are subject to regulation, control or

follow-up, with regard to other Financial Institutions, in accordance with the degree of ML/FT risks.

11- Reviewing the assessment of the Establishment and the financial group of the crime risk structure, including the risk of non-compliance, periodically or when there are significant developments in the management of the Establishment or the financial group and its operations.

12- Establishing adequate controls and procedures to ensure that Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Professions, and Virtual Asset Service Providers are informed of the Committee's decisions related to the following:

a- Enhanced due diligence and countermeasures identified by the Committee.

b- Any concerns related to weaknesses in AML/CFT systems in other countries.

c- Any other resolutions issued by the Committee.

13- Providing those under its control with guidance and feedback to enhance the effectiveness of its implementation of anti-crime measures.

14- Maintaining an updated list of the names and data of compliance officials of the establishments under its control and informing the unit of it. In addition, it has the right to oblige those establishments to obtain its prior approval before appointing compliance officials.

15- Organizing awareness programs and campaigns on anti-crime.

16- Issuing decisions to impose administrative sanctions in accordance with the provisions of the Decree-Law, this Resolution, the supervisory decisions and any other relevant decisions and the mechanism of filing complaints against them.

17- Keeping statistics on the measures taken and the sanctions imposed.

Article no. (51):

The Competent Authorities shall give priority to all requests for international cooperation in criminal matters, particularly those related to the Crime and implement them expeditiously through clear and secure mechanisms and channels. The confidentiality of the information received, subject-matter of such request, shall be observed if so stipulated in the request. Should it be impossible to observe confidentiality, the requesting authority shall be notified thereof. **Article no. (52):**

Within the scope of the implementation of the provisions of the Decree-Law and this Resolution, a request for international cooperation should not be refused on the basis of any of the following:

1- The crime includes financial, tax or customs matters.

2- Binding confidentiality provisions for Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and

Professions and Virtual Asset Service Providers in a manner that does not violate the legislation in force in the country, unless the relevant information has been obtained in the circumstances in which legal professional privileges or professional confidentiality apply.

3- The crime is political or related thereto.

4- The request relates to a crime under inquiry or judicial investigation in the state, unless the request will hinder such inquiry or investigations.

5- The act on which the request is based does not constitute an offence in the State or has no common features to an offence provided for therein, unless it includes compulsory measures, or pursuant to the legislation in force in the State.

6- The criminal act in the State is listed under a different name or description or its elements differ in the requesting State.

Article no. (57):

The competent judicial authority may, at the request of a judicial authority in another State with which the State has a convention in force, or on the condition of reciprocity in acts punishable in accordance with the legislation in force in the State, provide judicial assistance in investigations, trials or procedures related to the offence. Moreover, it may order the following:

1- The identification, freezing, seizure or confiscation of funds, proceeds or means resulting from the offence used or attempted to be used in it or its equivalent. As well, if the

accused is unknown, refuses his/ her criminal responsibility or in case of the expiry of the penal case, this does not prevent taking these procedures.

2- Any other measures that can be applied in accordance with the legislation in force in the country, including providing records kept by Financial Institutions, designated non-financial businesses or professions, Virtual Asset Service Providers or non-profit organizations. Such measures also include inspecting persons and buildings, collecting witness statements, obtaining evidence, and using investigation techniques such as undercover operations, interception of communications, electronic data and information collection, and controlled delivery.

3- Extradition and recovery of persons and objects related to the crime in accordance with the legislation in force in the State.

Clause II

1- The title of the second chapter of the aforementioned Cabinet Resolution No. (10) of 2019 is hereby replaced to be as follows: (Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Professions, Virtual Asset Service Providers and non-profit organizations).

2- The title of the first part of the fifth Chapter of the aforementioned Cabinet Resolution No. (10) of 2019 shall be replaced to be as follows: (The Supervisory Authority for

Financial Institutions, Designated Non-Financial Businesses and Professions and Virtual Asset Service Providers).

Clause III

A fourth part entitled (Virtual Asset Service Providers), is added to the second chapter of the aforementioned Cabinet Resolution No. (10) of 2019, which includes the following articles:

Article no. (33) bis (1):

1- Every natural or legal person who carries out any of the activities of Virtual Asset Service Providers, provides their products or services or carries out their operations from the state must be licensed, enrolled or registered, as the case may be, by the competent Supervisory Authority.

2- The Supervisory Authority on Virtual Asset Service Providers, each according to its competence, may issue the necessary decisions, circulars and procedures for the purposes of adequate organization thereof, taking into account the identified risks in a manner that achieves compliance with the provisions of the Decree-Law and this Resolution.

3- In all cases, the Supervisory Authority on Virtual Asset Service Providers shall, on its own or in coordination with the concerned authorities, take the necessary measures to determine who carries out any of the activities of the Virtual Asset Service Providers in violation of Clause No. (1) of this Article. It shall also apply the appropriate sanctions against them. These procedures may include the following:

a- Reviewing public and open-source databases to identify relevant ads over the information network or potential business requests by a person who is not licensed, enrolled, nor registered.

b- Establishing feedback channels with Concerned authorities, or communication channels to receive public comments from the public in this regard.

c- Coordinating with the Unit to obtain information available to it such as suspicious transaction reports or the results of other information collection it carried out.

d. Reviewing non-public information, such as information related to the denial, suspension, restriction or revocation of a license, enrollment or registration of virtual asset service provider activities, and any relevant information with law enforcement authorities.

4- Subject to the provisions of Chapter (7) of this Resolution, the concerned authorities may, pursuant to the legislation in force in the State and the international agreements to which the State is a party or based on the condition of reciprocity, execute international cooperation requests related to predicate offenses, money laundering crimes, financing of terrorism, or financing of Illegal Organizations related to virtual assets and Virtual Asset Service Providers as expeditiously and effectively as possible. This shall be applied regardless of the nature and difference in the names of the supervisory Authorities or the status of the Virtual Asset Service Providers in other countries.

Article no. (33) bis (2):

Virtual Asset Service Providers must identify, assess, manage and reduce their risks related to money laundering and terrorist financing, as stated in clauses nos. (1) and (2) of Article no. (4) of this Resolution.

Article no. (33) bis (3):

Virtual Asset Service Providers must comply with the provisions of Articles nos.(5-9), (12-15/1), (16, 17/1, 18/1, 19-32, 35, 38, 39), and (60) of this Resolution, and consider the following:

1- Taking Client Due Diligence (CDD) measures when conducting casual operations equal to or more than (AED 3.500).

2- Obtaining and keeping the required transfer information precisely by the Virtual asset service provider, the transfer originator.

This is in addition to requesting the information of the beneficiary of the transfer. It must provide such information to the virtual asset service provider, the beneficiary or the financial institution - if any, immediately and safely. It must also make it available to the competent authorities upon request.

3- Obtaining and keeping the required transferor information and the beneficiary precisely by the virtual asset service provider obtains. It must also make it available to the competent authorities upon request.

4- All requirements contained in this part of this resolution shall apply to Financial Institutions when they send or receive virtual asset transfers on behalf of the Client.

Clause IV

Every provision violating or contradicting with the provisions hereof shall be cancelled.

Clause V

This Resolution shall be published in the Official Gazette, and comes into force on the day following the date of its publication.

//Stamp (UAE- Cabinet)//

The original copy is signed by His Highness Sheikh

Mohamed Bin Rashid Al Maktoum

Prime Minister

Issued by Us:

Date: Sha'ban 18, 1443 AH

Corresponding to: March 21, 2022 AD.

طبع بالمطبعة العصرية ومكتبتها